

الدولة الغنيمة

بعد الطائف، أصبحت الدولة اللبنانية غنيمة حرب يتصرف بها الحكم السوري كما كان يتصرف الغزاة بالسبايا في العصور الجاهلية. ولذلك لا نستغرب ما يحدث للمؤسسات حالياً، وأن تُمسح الواحدة بعد الأخرى، فهذه نتيجة حتمية للحدث الأساسي المجسد في اجتياح الثالث عشر من تشرين ١٩٩٠. أن يشرع مجلس نواب رغبات المحتل الذي عينه فهذا أمر طبيعي، وأن يصبح أعضاء الحكومة سياطاً بيده لجلد المواطنين فهذا شيء لا غرابة فيه، وأن يتحول القضاء إلى أداة قمعية بيد العملاء فهذه نتيجة حتمية لذهنية العصابة المتحكمة بالدولة، ومن الطبيعي أيضاً أن ينقطع الاتصال بين الشعب وهذه المؤسسات، وتتمو الكراهية والعدائية، وصار من حق كل مواطن أن يسأل النائب عن ينوب، والوزير بمن ولمن يحكم، والقاضي باسم من يصدر أحكامه؟!

قد يجهل الشعب الأميركي وممثلوه، كم قدّمت الإدارة الأميركية من جهد لإيقاف مقاطعة الانتخابات التشريعية، وذلك من خلال مداخلات سفرائها في بيروت، الذين وضعوا ثقل الولايات المتحدة المعنوي لتوجيه الناس نحو المشاركة، وقد نجحوا في ذلك.. ولكن سخرية القدر جعلت الحريري يحمل معه هدية ثمينة إلى هذه الإدارة، وهي إلغاء الحريات العامة بإقفال ال MTV، المحطة التلفزيونية المستقلة الوحيدة، وجاءت الهدية الثانية أثناء اجتماعه بأركانها، وهي إلغاء نيابة السيد غبريال المر، بينما صوت الرئيس بوش يلعلع بأذنانا داعياً إلى الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويعتبرهما من أولى أهدافه في حربه على العراق.

سنكون سعداء جداً إذا أعطت الولايات المتحدة أفضلية لمساعدة لبنان في أي قطاع كان، ولكن على أساس أن تكون المساعدة لانتشاله من طريق الهلاك، ووضعها على طريق الخلاص، وليس في تدعيم المسيرة التي أوقعته في الجحيم، وما زال أبطالها يلعبون نفس الدور الإهلاكي، و يمعنون في الرهن والارتهان.

وبالإضافة إلى خسارتهم حقوقهم الإنسانية برعاية النظام السوري، يتساءل اللبنانيون لماذا تجاوزت ديون الدولة ال ٢٠٠ % من دخلهم القومي، كما يسألون كيف صُرفت هذه الأموال؟! وبما أن السيد الحريري لا يعتبر نفسه مسؤولاً أمامهم حتى يجيب على تساؤلاتهم وأسئلتهم، فربما يضطر اليوم، إذا ما سألته الإدارة الأميركية، أن يجيب عليها، لأنه يحتاج إلى دعمها للحصول على مزيدٍ من الأموال، في ما يحاوله، بتوجيه من دمشق، من إطالة للأزمة وليس لحلها، فالمقصود هو القضاء نهائياً على الاقتصاد اللبناني، لتهجير من تبقى من اللبنانيين.

آخر جهلة العالم يعرفون اليوم بأن أولى متطلبات النهوض الاقتصادي تقضي ببناء الثقة بين النظام القائم والشعب، ومنذ اثني عشر عاماً يعرف القاصي والداني بأن هذه الثقة مفقودة بين اللبنانيين ونظامهم البوليسي، كما أن آخر جهلة العالم يعرفون بأنه لا يمكن إقامة نظام اقتصادي ليبرالي في ظل حكم ديكتاتوري يفتقد للمقومات الدنيا لإقامة دولة القانون، والقاصي والداني يعرف أن لبنان يفتقد للبيئة القانونية التي تشجع على ازدهار هذا النظام، لأن رعايته أوكلت إلى نظامٍ سوري من بقايا الستالينية.

أما النتيجة فهي دولة أصبحت غنيمة بيد عصابة مؤلفة من حاكم يسرق، وشرطي يحمي، وقاضٍ يُسْتَر... فمن يريد حقاً مساعدة لبنان، فليصرف جهده على إعادة قراره الحر، يمارسه ممثلو شعبه مع تحمل كامل للمسؤولية، وليس وكلاء عن المحتل، وكل مساعدة أخرى ستسيء إلى حاله، وتطيل نزاعه ولا تشفيه؛ يكفيننا ما تلقينا من خبثٍ لغاية الآن، فلا فائدة من هذه المعالجة على أيدي أطباء مزيفين، كانوا هم أصل البلاء، ولن يكونوا يوماً الدواء.